الإطار السياسي والتنظيمي من أجل تنمية التعاونيات على أساس توصية منظمة العمل الدولية رقم 193، 2002

هيغين هنري

تقدمة كونستانس شيمل

(نوفمبر 2010)

ورشة منظمة العمل الدولية شبه الإقليمية حول تبادل المعارف في الدول العربية، بيروت

المخطط

1. الملاحظات التمهيدية: منظمة العمل الدولية والتعاونيات
2. قانون التعاونيات في ضوء توصية منظمة العمل الدولية رقم 193، 2002
   - منطق تعزيز التعاونيات من خلال السياسات والقوانين (*"الحجّة الإقتصادية"، "وحجّة التنمية المستدامة"، "والحجّة القانونية"*).
   - تطور قانون التعاونيات على المستويين الوطني والإقليمي.
3. الخلاصة

منظمة العمل الدولية والتعاونيات

- هدف منظمة العمل الدولية: المساهمة في السلام في العالم من خلال إعتماد وتطبيق معايير العمل التي ترتقي بالعدالة الإجتماعية (ديباجة دستور منظمة العمل الدولية).
- النشاط الأساسي لمكتب العمل الدولي: المساعدة في تطبيق ومراقبة تطبيق معايير العمل بالمعنى الواسع.
- تُعتبر توصية منظمة العمل الدولية رقم 193، 2002 كجزء من معايير المنظمة ذات الصلة بالعمل (الإستخدام)□الإعتراف بمساهمة التعاونيات في الإستخدام وتوليد الدخل.

منظمة العمل الدولية والتعاونيات

- معايير منظمة العمل الدولية: الإتفاقيات واللوائح التنظيمية
  - بشكل عام: تصبح الإتفاقيات ملزمة قانونياً بالنسبة إلى الدولة العضو فور مصادقة الدولة عليها.
  - لا تتمّ المصادقة على التوصيات، لكن قد تكون في المقابل ملزمة من الناحية القانونية □ التوصية رقم 193 الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

- توصية منظمة العمل الدولية رقم 193 = نواة القانون العام الدولي
- تُعتبر الموجبات الناشئة من الإتفاقيات والتوصيات موجبات بالنسبة إلى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، لا بالنسبة إلى مكتب العمل الدولي. فالمكتب يساعد وحسب المكونات الثلاثية للمنظمة وسواها في إطار تطبيق التوصية.

منظمة العمل الدولية والتعاونيات

- منظمة العمل الدولية هي المنظمة الأممية الوحيدة التي تتمتّع باختصاص دستوري واضح وبصك لتعزيز التعاونيات، وهي توصية منظمة العمل الدولية رقم 193.
- منذ العام 1920، تضم منظمة العمل الدولية وحدة ناشطة في مجال التعاونيات (فرع التعاونيات، الإستخدام/التعاونيات).
- فرع التعاونيات: يساعد الجهات المكوّنة لمنظمة العمل الدولية والمنظمات التعاونية التمثيلية على تطوير التعاونيات من مختلف الأنواع والأحجام.
- التعاون الوثيق مع لجنة تعزيز وترقية التعاونيات والجمعية الدولية للتعاونيات.

منظمة العمل الدولية والتعاونيات

إستنادًا إلى التوصية رقم 193 ومذكرة التفاهم بين الجمعية الدولية للتعاونيات ومنظمة العمل الدولية، يعمل فرع التعاونيات بشكل خاص في المجالات الأربعة التالية:

1. الحوار بشأن السياسات

- لجنة تعزيز وترقية التعاونيات: الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والجمعية الدولية للتعاونيات، والإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ومنظمة العمل الدولية
- 2012: سنة الأمم المتحدة الدولية للتعاونيات

2. الإحصاءات والبيانات

- تطوير المنهجية
- تقييم وقياس أثر التعاونيات (الاستخدام؛ إجمالي الناتج المحلي؛ توليد الدخل؛ إلخ).

3. التثقيف والتدريب

- تثقيف التعاونيات (التدريب)
- التثقيف بشأن التعاونيات (المناهج العامة)
- التثقيف من جانب التعاونيات (المؤسسات التثقيفية التعاونية)
- التدريب
- البحوث

4. السياسات والقوانين

- الأنشطة الأساسية
- توصية منظمة العمل الدولية رقم 193 في قلب قانون التعاونيات الدولي
- الأقاليم: أميركا الجنوبية (ليف ماركو)، وأفريقيا (منظمة توحيد قانون الأعمال في أفريقيا)، والاتحاد الأوروبي.
- البلدان: مساعدة أكثر من 65 بلد في السنوات الـ15 الماضية!

قانون التعاونيات في ضوء التوصية رقم 193، 2002، الصادرة عن منظمة العمل الدولية

- أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة 2012 السنة الدولية للتعاونيات (ج. ع. قرار أ/قرار/64/136).
  - ← تصادف مع **الذكرى الـ20** لإعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية في العام 1992 ومع **الذكرى الـ10** لصدور التوصية رقم 193، 2002، عن منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاونيات.
- مستقبل التعاونيات يعتمد على ما يلي...
  - ... مدى نجاحنا في إدماج منطق اعتماد سياسة التعاونيات في الأهداف السياسية الأوسع.
  - ... مدى حسن ترجمة قانون التعاونيات للسياسات ...
  - ومدى نجاح القانون في إنشاء خصائص التعاونيات والمحافظة عليها.

قانون التعاونيات في ضوء التوصية رقم 193، 2002، الصادرة عن منظمة العمل الدولية

- لماذا تدعو الحاجة إلى دعم فكرة تعزيز التعاونيات؟
  - "الحجّة الإقتصادية"
  - "حجّة التنمية المستدامة"
  - "الحجّة القانونية"
- "الحجّة الإقتصادية"
  - ضرورة تعزيز التعاونيات نظرًا إلى ميزتها المقارنة/التنافسية في مجال الإنتاج الذي بدأ يغلب على إنتاج السلع والخدمات، تحديدًا إنتاج المعرفة.
  - ضرورة المراجحة بين *الميزات* المقارنة و*المساوئ* المقارنة ذات الصلة بالتعاونيات.

قانون التعاونيات في ضوء التوصية رقم 193، 2002، الصادرة عن منظمة العمل الدولية

- "حجّة التنمية المستدامة":
  - يكمن مصدر التنمية المستدامة في التنوّع على مستويين، تحديدًا التنوّع البيولوجي والتنوّع الثقافي. ولا يمكن الحفاظ على أحدهما من دون الآخر. صحيح أن مبدأ التنوّع لا يدعو إلى المحافظة على أنواع التنمية الفعلية، بل يستلزم ضمان تنوّع أنواع التنمية وتطوّرها.
  - تساهم التعاونيات الحقيقية بشكل ملحوظ في جوانب الإستدامة الأربعة: الأمن الإقتصادي، والتوازن البيئي والعدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي.
- الحجّة القانونية:
  - بالرغم من تصنيف توصية منظمة العمل الدولية رقم 193 كـ"توصية"، إلا أنّها تشكّل قانونًا عامًا دوليًا ملزمًا من الناحية القانونية.

قانون التعاونيات في ضوء التوصية رقم 193، 2002، الصادرة عن منظمة العمل الدولية

- مضمون توصية منظمة العمل الدولية رقم 193:
  - تذكير موجز بوضعنا عشيّة اعتماد التوصية رقم 193 في العام 2001-2002 اقتباسًا عن التقرير V(1) الصادر عن مكتب العمل الدولي والمقدّم إلى الدورة 89 لمؤتمر العمل الدولي، 2001:

"... تكافح التعاونيات في جميع *البلدان الصناعية* من أجل النجاح اقتصاديًا في بيئة شديدة التنافسية، مع البقاء على مسافة قريبة من أعضائها. ولهذا، تقترب قوانين التعاونيات في هذه البلدان بشكل أكبر من القانون العام للشركات، بحيث باتت التعاونيات تعمل على قدم المساواة مع أنواع أخرى من المنشآت الخاصة. وعليه، تسعى قوانين التعاونيات الحديثة في البلدان الصناعية... إلى إيجاد تسوية بين الإدارة من أجل الخدمات والإدارة من أجل الربح."

قانون التعاونيات في ضوء التوصية رقم 193، 2002، الصادرة عن منظمة العمل الدولية

"... عندما بدأت الإقتصاديات *الموجهة*... تحوّلها إلى اقتصاد *السوق*، واجهت حكوماتها تحديًا كبيرًا في إطار إعداد إطار قانوني وإداري ومؤسسي جديد يرعى جميع جوانب الحياة، بما في ذلك تنظيم وإدارة التعاونيات.

... وتعترف قوانين التعاونيات المعاصرة بشكل عام بمبادئ التعاون الشاملة، كما تتيح درجة كبيرة من الإستقلالية أمام التعاونيات. لكنّ هذه القوانين لا تتلاءم في جميع الأحيان بشكل كامل مع الظروف السائدة محليًا والنظام القانوني المحلي القائم، نظرًا إلى صياغتها في زمن الضغوط الكبرى، وتحت تأثير القوانين الغربية والأوروبية (في أغلب الأحيان)..."

قانون التعاونيات في ضوء التوصية رقم 193، 2002، الصادرة عن منظمة العمل الدولية

"... لقد واجهت أكثرية *البلدان النامية* في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية منذ أواسط الثمانينيات مفاعيل التحرّر الإقتصادي والعولمة والتكييف الهيكلي.

... وبخاصة البلدان حيث تُعتبر التعاونيات جزءًا من البنية الحكومية أو ذراعًا للحزب الحاكم. ونتيجة لذلك، شهد قانون التعاونيات في الكثير من البلدان النامية إصلاحات عميقة... فقد ساهمت جميع قوانين التعاونيات المعتمدة في البلدان النامية منذ العام 1990 في الحدّ من تأثير الدولة ورعايتها للتعاونيات، إلى جانب تنامي إستقلالية التعاونيات واعتمادها على ذاتها، وقطع أي روابط قد تكون قائمة بين التعاونيات والتنظيمات السياسية."

قانون التعاونيات في ضوء التوصية رقم 193، 2002، الصادرة عن منظمة العمل الدولية

- المحتوى الأساسي لتوصية منظمة العمل الدولية رقم 193:
  - تنطبق التوصية على جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية؛
  - تنطبق التوصية ليس فقط على حكومات الدول الأعضاء بل أيضًا على منظمات العمّال وأصحاب العمل، والمنظمات التعاونية؛
  - تعترف التوصية بأهمية التعاونيات من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية؛
  - تحدّد التوصية التعاونيات بصفتها جمعيات من الأفراد الذين يقومون بتلبية حاجاتهم من خلال تشغيل *منشأة*؛
  - تعيد التوصية التأكيد على هوية/ميزة التعاونيات؛
  - تنطبق التوصية على جميع القطاعات وتقوم بالفصل بين الأنشطة وطرق تنظيمها؛
  - تركّز التوصية على استقلالية التعاونيات؛
  - تدعو التوصية إلى معالجة التضارب المحتمل بين قانون العمل وقانون التعاونيات.
- لا تنصّ التوصية رقم 193 على تفاصيل قانون التعاونيات "المثالي".

قانون التعاونيات في ضوء التوصية رقم 193، 2002، الصادرة عن منظمة العمل الدولية

- تطوّر قانون التعاونيات على المستويين الوطني والإقليمي ومفاعيله:
  - تناقض نسبي في تطوّر قانون التعاونيات منذ اعتماد التوصية رقم 193، 2002:
    - من جهة أولى: التوجه نحو احترام أكبر لقيم ومبادئ التعاونيات.
    - من جهة ثانية: بروز الإنتاج الذي يستند بشكل مكثّف إلى رأس المال□ عملية تقريب قانون التعاونيات من القانون المعمول به في إطار الشركات الرأسمالية.
  - مفاعيل التطور الحالي لقانون التعاونيات:
    - مفاعيل توحيد القوانين الخاصة على المستوى الوطني
    - مفاعيل توحيد واتّساق قوانين التعاونيات عبر الحدود الوطنية
    - مفاعيل مواءمة قانون التعاونيات مع قانون الشركات (*توسيع مفهوم قانون التعاونيات*).

الخلاصة

- خمسة تحديات تواجه الراغبين في تشجيع التعاونيات:
  - تسارع وتيرة التمدن والتصنيع؛
  - التغيير في شروط المعيشة الذي يؤدي إلى إختلاف وتفاوت التركيبة السكانية بشكل أساسي من بلد إلى آخر وداخل البلدان نتيجة التمدن؛
  - عولمة جميع جوانب الحياة؛
  - الهجرة؛
  - تحوّل مزدوج في تركيز نمط الإنتاج:
- من تجارة المنتجات الدولية إلى عولمة الإنتاج
- من انتاج السلع والخدمات إلى إنتاج المعرفة المستند بشكل مكثّف إلى رأس المال.

الخلاصة

- نحن نحتاج بالتالي إلى ما يلي:
  - طرق جديدة لتمويل التعاونيات التي لا تحاكي آليات التمويل الخاصة بالشركات الرأسمالية؛
  - إعادة التفكير في تعاونيات العمال؛
  - إعتبار الكثير من هذه التعاونيات وسواها من التعاونيات الجديدة منشآت رديفة؛
- تحدّي العولمة بالنسبة إلى المشرّعين، بالرغم من إمكانية سنّ القوانين التي توفّر هيكلية قانونية للتعاونيات الحقيقية.

الخلاصة

الرجاء زيارتنا على الموقع الإلكتروني :
www.ilo.org/coop